

ردا على قرار أوبك.. كاتب أمريكي يدعو بايدن لازدراء ولي العهد السعودي



طالب كاتب أمريكي رئيس بلاده "جو بايدن" بازدراء ولي العهد السعودي "محمد بن سلمان" بعد تعاليه على واشنطن، والتعامل مع المملكة بلا أية تفضيلات تميزية مثلما فعل الأمير، على حد قوله، ردا على قرار "أوبك+", الذي تزعمته الرياض، بخفض حاد لإنتاج النفط.

وقال الكاتب "بوبي جوش"، في مقال نشره بوكلة "بلومبرغ"، إن قرار "أوبك+", أربك حسابات الجميع في الولايات المتحدة، مؤكدا أن "محمد بن سلمان" هو المحرك الرئيسي في عملية تخفيض مستويات الإنتاج إلى جانب الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين".

لكن الكاتب اعتبر أن قرار خفض الإنتاج كان محتوما، ولا يجب أن يتعامل معه الأميركيون بصدمة، قياسا إلى رغبة السعودية بأن يظل سعر برميل النفط قريبا من 100 دولار، ومع تراجع الطلب بالتراكم مع البطء في الاقتصاد العالمي وبدأت الأسعار تنخفض أدنى من 85 دولارا للبرميل في الشهر الماضي، فقد كان خفض الإنتاج محتوما.

ويرى "جوش" أن الرئيس "بايدن" قد يجد نفسه مضطرا للرد، وخاصة أن التخفيض فسر على أنه ازدراء له، وتبدو خياراته محدودة، فتشريع NOPEC، والذي يستهدف كل كارتel "أوبك" من خلال قوانين مكافحة الاحتكار لن يمرر، فقد تم اقتراحه منذ عقدين ودعمه في واحدة من تجلياته "بايدن" عندما كان سيناتورا عام

الفيلم. 2007 ومرر في المجلسين، وتم التراجع عنه بعدما هدد الرئيس الأسبق "جورج دبليو بوش" باستخدام

ولكن منذ وصوله للسلطة غير "بایدن" موقفه من التشريع، حيث حذر من تداعياته غير المقصودة، أي ارتفاع في أسعار النفط، بحسب التقرير.

ويعتقد الكاتب أن "بايدن" لا يستطيع تحمل هذا في ظل الإنتخابات النصفية الشهر المقبل.

ويعارض المعهد الأمريكي للبترول تشريع NOPEC وكذا غرفة التجارة الأمريكية والتي حذرت الشركات الأمريكية في الخارج من إمكانية مواجهة تحركات انتقامية لو أصبح قانونا.

كذلك، يقول "جوش" إن منع صفقات الأسلحة وسحب القوات الأمريكية من السعودية، سيضر بصناعة الأسلحة الأمريكيةين وسيقوى من ساعد إيران والتي تمثل تهديداً أكبر من برميل نفط بسعر 90 دولاراً.

وبالنسبة لل سعوديين، يقول الكاتب، يجب على "بايدن" أن يرسل لهم رسالة أنه فهم رسالتة ولبي العهد بعدم توقيع الولايات المتحدة معاملة خاصة أو تمييزية من الرياض، وبالمقابل على السعودية ألا تتوقع من الولايات المتحدة سلاما بالقيضات.

وختم مقاله بالقول: "إن أراد السعوديون علاقة تعاقدية، فلا مانع لهذا. ولن يكون هناك أي تطاهر بعلاقات تكافلية، ولا مزيد من الرسائل المزيفة أو التطاهر والمراؤغة بشأن سجل حقوق الإنسان السعودي. وبدلاً من ذلك سيتم معاملة السعودية كأي بلد آخر تتعامل معه الولايات المتحدة بشكل روتيني، علاقات دبلوماسية مخفضة مثل ماليزيا أو قل بروناي. وربما كان هذا يزعج الأمير المتكبر أكثر من التهديدات الفارغة بالتداعيات".

